أثر سيبويه الصرفيّ في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جنِّي

الممنوع من الصرف، والتصغير

نور عبد العزيز أمين

أ.دجنان منصور كاظم

الملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر سيبويه من الجانب الصرفي وتحديداً الممنوع من الصرف فكان هو المبحث الأوّل وقد تضمّن التعريف بالصرف والممنوع من الصرف وبيان لأهم أنواعه إضافة الى استعراض لأهم آراء سيبويه التي أوردها ابن جني في كتاب شرح مشكلات الحماسة. أمّا المبحث الثاني فقد كان تحت عنوان التصغير وقد تعرّضت في البداية الى بيان ماهية التصغير من حيث التعريف والأوزان مع إراد إحصاء لآراء سيبويه الواردة في كتاب شرح مشكلات الحماسة فيما يخص التصغير لبعض الألفاظ، ومن ثم ختمت البحث بالنتائج التي توصلت إليها وذلك وفقا للمنهج الإحصائي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: سيبوبه، الممنوع من الصرف، التصغير.

المدخل:

إنّ التعريف الدقيق والواضح لأي موضوع من الموضوعات يسهم في تحديد المعالم الواضحة لعينة البحث، والخطوة الأولى إلى ذلك إنّما تكون عن طريق التعريف بالموضوع بشكل مفصل للكشف عن المفاصل الأساسية فيه ولمّا كان الموضوع الممنوع من الصرف والتصغير فلزم ذلك الوقوف على المفهوم والصياغة.

المبحث الأول:

الـ صرف هو: التنوين، والمنع من الـ صرف هو المنع من التنوين [1]، وله أقـ سام تناولها النحويون، مما يمكن إجماله فيما يلي:

أ- **العَلَم: وأقسامه:**

- **العلم على وزن (فُعَل)**، مثل: عُمَر، زُحَل، هُبَل.

- **العلم على وزن الفعل:** وهو العلم الذي شابهت بنيته بنية الفعل، مثل: أحمد، يزيد، وعلَّل ابن الوراق لمنعه من الصرف بقوله: "فإن قال قائل: فلم كان ما أشبه الفعل يمنع من التنوين والجر؟ قيل له: لأن الفعل لا يدخله تنوين ولا جر فوجب أن يكون ما أشبهه حكمه كحكمه. وقد بينا لم امتنع الفعل من الجر، فأما التنوين فإنما امتنع من الفعل لأنه زيادة، والفعل ثقيل، فلم يحتمل الزيادة"[2].

- **العلم المختوم بالألف والنون زائدين**، مثل: عثمان، رمضان؛ لما أورده المبرد: " ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح وحمل على ما هو نظير الخفض نحو مررت بعثمان"[3].

- **العلم المركب مزجيًّا:** وهو ما تألف من كلمتين أصبحتا كلمة واحدة بمرور الزمن، مثل: حضرموت، بعلبك [4].

- **العلم الأعجمي:** وهو ما لم يُسمَع عن العرب، وليس لجذره أصول في العربية، ومن ثم، يمتنع تنوينه على نحو ما أورد سيبويه: " ويمنعه من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: اللجام، والديباج، واليرندج، والنَّيروز، والفرند، والزَّنجبيل، والأرندج، والياسمين"[5].

- **العلم المؤنث الذي زاد على ثلاثة أحرف، مثل:** فاطمة، سلمى، سعاد، أما الثلاثي ساكن الوسط فينصرف، وعلَّل ابن الوراق لذلك بقوله: "فإن قال قائل: فما الفرق بين تسمية المذكر بمؤنث على ثلاثة أحرف، وبين تسمية بما زاد على الثلاثة؟

فالجواب في ذلك: أن ما كان على ثلاثة أحرف ينصرف، متحرك الأوسط كان أو ساكنا، ولا ينصرف ما زاد على ثلاثة أحرف، كرجل سميته ب (قدم)، فإنه ينصرف، ولو سميته بـ (عقرب) لم ينصرف"[6].

ب- **الصفة:** ويُمنَع من الصرف من الصفات ما يلي:

- الأعداد من واحد إلى عشرة على وزن (فُعال) و(مَفعَل)، ومنه قوله تعالى: ((فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) [7].

- الصفة على وزن (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، مثل: أحسن حسناء- أحمر حمراء [8].
- الصفة على وزن (فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلى)، مثل: عطشان عطشى، غضبان غضبى [9].
- لفظ (أُخَر) الذي مؤنثه (أخرى)، ومنه قوله تعالى: ((فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) [10].

ت- **الاسم:** ويُمنَع من الصرف منه ما يلي:

- **ما انتهى بألف التأنيث المقصورة،** مثل: قتلى، جرحى، مرضى [11].
- **ما انتهى بألف التأنيث الممدودة،** مثل: أطباء، أصدقاء، أدعياء
- **أورد ابن مالك:**

وألف التأنيث ذات المد أوردها في مثلٍ بسرد

منهن فعلاء وأفعلاء مثلث السين وفعلاء[12]

- **صيغة منتهى الجموع،** على وزن (مفاعل-مفاعيل)، مثل: مساجد، مصابيح [13].

وهناك حالات اعتمد فيها النحويون على الم سموع من كلام العرب، وكانت محل خلاف بين النحويين، مما ورد في كتاب التنبيه، على النحو الآتي:

المسألة الأولى: تنوين ما لا ينصرف للضرورة

قول الربيعة بن مَقروم الضبيّ:

أَرْجَيْتُهُ عَنِّي فأبْصرَ قَصْدَهُ وكَوَيْتُهُ فَوْقَ النَّواظِرِ مِنْ عَلِي [14]

- **نصُّ الم سألة:** "وأما التنوين من قوله: كجلمود صخر حطه الـ سيل من علٍ، فينبغي أن يكون تنوين الصرف؛ لأن الحركة قبله حركة إعراب، ولا أنكر أيضًا أن يُعتَقَد فيه أنه تنوين الإنشاد اللاحق للفعل، ومع لام المعرفة والمضمر على ما قدَّمنا، والوجه هو الأول.

ولكن التنوين في نحو قوله:

سلام الله يا مطرٌ عليها .....

لو وقع قافية في لغة من وقف على التنوين، لكان ينبغي أن يكون تنوين الصرف، وإن لم تكن الضمة قبله حركة إعراب، ألا ترى أن صاحب الكتاب شبَّه ذلك بصرف ما لا ينصرف، وحركة ما لا ينصرف إذا كانت ضمة حركة إعراب بلا خلاف"[15].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة تنوين ما لا ينصرف للضرورة، مما ذهب فيه إلى أن تنوين (علٍ) هو تنوين الـ صرف؛ لحركة ما قبله، وهو ما تفرَّع فيه إلى تنوين الـ ضرورة لما حقه عدم الـ صرف، أي: عدم التنوين، في قول الشاعر: يا مطر؛ إذ حقه الضم كونه نكرة مقصودة، أما حال اضطر الشاعر إلى تنوينه، فتنوينه كتنوين ما لا ينصرف على قول سيبويه، وهو ما أقرَّه ابن جني على نحو ما ورد أعلاه.

وقد اتفقت آراء النحويين في هذا الصدد على تفصيل، ومنه ما أورده الخليل: "وأما قوله: سلام الله يا مطرٌ عليها، فإنه نَوَّن مطرًا اضطرارًا، ويُروى بالنصب منونًا"[16].

ودل قول الخليل على أن تنوين (مطر) للضرورة، وجواز الرفع والنصب فيه، مما تابعه فيه سيبويه إذ أورد: "فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردتَ حين كان غير منوَّن، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبتَه في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفَع بما يُرفَع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغيَّر رفعُه كما لا يغيَّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع"[17].

ونفهم من كلام سيبويه تنوين (مطر) بالـ ضم على اعتبار حركة البناء؛ لأنه نكرة مق صودة، مما عبَّر عنه بقوله: لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردتَ حين كان غير منوَّن، أي: البناء على الـضم، ومن ثم، نُوِّن بالضم بناء على هذا.

أما التنوين بالنصـــب، فعلى اعتبار المحل؛ إذ المناد حقه النصـــب، وإنما بُنِي على الضـــم نيابة عن فتحة النصب التي اقتضاها المحل، ومن ثم، جاز تنوينه بالنصب باعتبار رتبته الإعرابية.

وأكَّد المبرد ذلك بقوله: "اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطرارًا في الشعر، فإن الأوَّلين يرون رفعه، ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ين صرف، فلحقه التنوين على لفظه، وأبو عمرو بن العلاء وأ صحابه

يلزمونه النصـــب، وحجتهم في ذلك ما ذكرتُ لك، ويقولون: هو بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى، فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض، فمما جاء على ذلك قول مهلهل:

رَفَعَتْ رَأْسَها إِلَيَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[18]

والأحـ سن عندي الذ صب، وأن يردَّه التنوين إلى أ صله، كما كان ذلك في النكرة والمـ ضاف وكذلك بيت الأحوص. البيت"[19]، ووافقه ابن السراج [20].

وأدرج أبو البركات الأنباري البيت تحت ما وقع التنوين فيه للضـــرورة، فأورد: "قد تقدم أن المنادى المستحق للضم ضربان:

أحدهما: علم.

والآخر: اسم جنس قصد تعينه.

والمراد هنا التنبيه على ما يعاملان به إذا اضطر إلى تنوينهما، فأشَرْتُ إلى أن فيهما وجهين:

أحدهما: الضم؛ تشبيهًا بمرفوع اضطُرَّ إلى تنوينه، وهو مستحق لمنع الصرف.

والثاني: الذ صب تـ شبيهًا بالمـ ضاف لطوله بالتنوين"[21]، ووافقه ابن الـ صائغ [22]، وأ سماه ابن هـ شام: تنوين الضرورة [23]، وأسماه الأشموني: تنوين الضرورة فيما لا ينصرف [24].

ووافق ابن عقيل النحويين في جواز التنوين بالضم والنصب في هذه الحالة، بقوله: "إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما"[25].

ويتفق الباحث مع الآراء الواردة أعلاه؛ كون اللفظ قد استحق الضم بناء؛ باعتبار الحركة التي نابت عن علامة النصب، أو الفتح باعتبار المحل؛ لأن اللفظ وقع منادى مسبوقًا بياء النداء.

المسألة الثانية: صرف ما لا ينصرف حال التسمية به علمًا

قول شاعر مجهول:

لا تعذُلِي في حُنْدُجٍ إنْ حُنْدُجاً ولَيْثَ عِفرِّينٍ لَدَيَّ سَواءُ [26]

- **نصُّ المســـألة:** "هذا المثال أحد الفوائت في الكتاب؛ وذلك أن ســـيبويه لم يأتِ به فيها، وأقرب ما يُ صرَف إليه أنه فِعِلٌّ، نحو: طِمِرٍّ وفِلِزٍّ، وكأن الياء والنون لحقتا على لفظ لحاقهما للجمع، ثم نُقِل فـ سُمِّي به على إعراب نونه، كما أنك إذا أعربت النون من مـ سلمين بعد التـ سمية به قلتَ في ا سم رجل: هذا مـ سلمينٌ، فجرى مجرى قولهم: هذا قِنِّسرينُ، وهذه فلسطينُ"[27].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة صرف ما لا ينصرف حال التسمية به علمًا، وهو ما فسَّر فيه تنوين (عِفرِّين)، ونصَّ على أنها من فوائت الكتاب، وذهب إلى أنها من (عِفِرّ)، ووردت أ شباهها مـ سموعة على ما ينتهي به جمع المذكر السالم، ولما سُمِّي بها نوِّنت.

وقد اعتمد ابن جني، فيما ذهب إليه، على نقطتين:

الأولى: القياس فيما أورده سيبويه، إذ أورد في (الخصائص): "وأما عفرين فقد ذكر سيبويه فِعِلًّا كطِمِرّ وحِبِرّ [28]، فكأنه ألحق علم الجمع كالبرحين والفتكرين"[29].

ومعنى ذلك أن أصل هذا اللفظ (عفرّ) مقيس على الألفاظ التي أوردها سيبويه، ومن ثم، فأشباهه مسموعة عن العرب.

الثانية: قياسه ما أُلحِق به من الياء والنون، كعلامة جمع المذكر السالم، على ما وُضِع للتسمية علمًا، وهو ما أقرَه سيبويه؛ إذ أورد: "باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واواً ونوناً

فإذا سميَّت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين. فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنَّسرون وهذه فلسطون. ومن النحويين من يقول: هذا رجلان كما ترى، يجعله بمنزلة عثمان.

وقال الخليل: من قال هذا قال: مـ سلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطينٌ وقنَّسرينٌ كما ترى"[30].

وتـ شير الفقرة إلى أن قياس ابن جني فيه نظر؛ ذلك أن سيبويه لم يطلق الحكم فيما سُمِّي به ما لحقت به علامة التثنية أو الجمع، وهو ما عبَّر عنه بقوله: فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين، إلا ما ورد مـ سموعًا، مثل: فلـ سطين بالياء والواو، ومثلها: قنـ سرين كذلك، وهو ما ينطبق على (عفريِّن)، كما ارتأى ابن جني من أنها قد صارت علمًا على المكان، ومن ثم، لزمت الياء على نحو ما ذهب سيبويه مما أوردناه، واتفق معه فيه آخرون، من إطلاق الأعلام على ما لزم "علامتيْ جمع تصـــحيح المذكر والمؤنث، كجعفرِين وجعفرون ومسلمات"[31]

إلا أن الإ ستراباذي قد ذهب إلى أن "قولهم: ليث عفرين، يجوز أن يكون شاذًّا، من هذا الباب: جعل النون معتقب الاعراب.

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنه خلاف القياس، فيما لم يأتِ له تكسير من الاسم الذي عُوِّض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مغيرًا أوائل بعض تلك الجموع؛ تنبيها على أنه ليست في الحقيقة بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو: سنة، سنون بكسر الفاء، وجاء سنون بضمها، وهو قليل، ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين"[32]، وهو ما يجوِّز شذوذ (عفِرِّين).

وأما ابن عصفور، فمال إلى رأي سيبويه، من أنه يعامل معاملة الجمع، إذ أورد: "فأمَّا عِفِرِّين، فهو جمع في الأ صل، لعِفِرّ على وزن طِمِرّ، و سُمِّيَ بالجمع، وجُعِل الإعراب في النون، وهذا أولى من أن يكون ا سمًا مفردًا في الأصل على وزن "فِعِلِّين"؛ لأنه بناء لم يستقرَّ في المفردات. وكذلك كِفِرِّين"[33].

ودل قوله: حُعِل الإعراب في النون على أنه يجوز: عفرِّين وعفرِّون، ومن ثم، لم يجوِّز أن تكون علمًا على اسم مفرد؛ لأن وزن (فعِلِّين) لم يطَّرد في المفردات.

وأوضح صاحب (النحو الوافي) أن "اللفظ قد يجيء عرضًا بعد كلمة تسبقه، فيسايرُها في وزنها، وفي ضبط آخِرِها، مثل: محمد حَسَنٌ بَسَن، واللص شَيْطان نَيْطان، أو: عفريت نفريت ... ويذكر في إعرابه أنه تبع

للأولى، أي: من أتباعها، لكن ليس من التوابع الأربعة المعروفة التي هي النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل ... ولا يجري عليه شيء من أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطا لا يوصف بإعراب ولا بناء"[34].

ونفهم من الفقرة أن (عباس حسن) فسَّر ورود لفظ (عفريت–نفريت) بأنه على الإتباع، وهو تفسير صوتي لا يتصل بالتوابع النحوية، وقد يتفق بما أورده ابن جني من الناحية الصوتية؛ إذ أورد الخليل قولهم: " ورجل كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ: عِفْريتٌ خبيثٌ"[35]، ومن ثم، فلا مانع من وروده على الإتباع، وهو تفسير صوتي لا يتعارض مع التفسير الصرفي الذي ذهب إليه ابن جني، واتفق فيه مع سيبويه في أصل اشتقاق الجذر المسموع بالتشديد: طمرّ.

إلا أن الباحث لا يتفق مع التفسيرات السابقة؛ لسببين:

أولًا: شذوذ الميزان الصرفي للفظ، سواء بالتشديد أو التخفيف؛ إذ أورد ابن السراج إنه لم يُسمَع في الجموع وزن (فِعْلين) بالتخفيف، ومن ذلك ما أورده ابن الـ سراج في (سنين): "قال أبو الحـ سن: وهو مذهب، وهو قول يونس، يعني (الياء)، قال: والقياس الجيِّد عندنا أن يكون (ســنين: فِعْلِيْن)، مثل: غِســلين محذوفة. فإن قلت: فإن (فِعْلين) لم يجئ في الجمع، وقد جاء (فَعِيل) نحو: كَليب وعَبيد، وقد جاء فيه ما لزمه (فِعيل) مكـ سور الفاء نحو: مِئين، فإن من الجمع أ شياء لم يجئ مثلها إلا بغير اطراد نحو: سَفْر، وقد جاء منه ما ليس له نظير نحو: عِدَى، وأنت إذا جعلتَ (سنين) فِعِيلًا جعلتَ النون بدلًا، والبدل لا يُقاس ولا يَطَّرِد"[36].

وتشير الفقرة أعلاه إلى أن وزن (فِعْلين) لم يأتِ في الجموع، فلم يرد عن العرب، ومن ثم، كان عدم وروده مشددًا أولى على نحو ما أورد ابن عصفور.

ثانيًا: عدم اطراد سماع اللفظ بالواو: عِفِرُّون إلا شذوذًا [37]، علمًا على بلد بهذا الاسم، ووروده بالياء بحسب ما أورد الحموي [38]، يرجح أن يكون اللفظ أعجميًّا ليس من كلام العرب [39]، ونوَّنه الشاعر لضرورة الوزن.

المسألةالثالثة: صرف العلم أو منعه للمح الصفة

قول معبد بن علقمة:

غُيِّبْتُ عَنْ قَتْلِ الْحُتَاتِ وَلَيْتَنِي شَهِدْتُ حُتاتاً حِينَ ضُرِّجَ بِالدَّمِ (40)

- **نصُّ المسألة:** "استعمل (الحُتات) استعمال الحارث والعباس، و(حُتاتًا) استعمال حارث والعباس، ففي الحتات إذا ضمير الصفة، مثله في الخفاف والسراع... ولو قال: ليتني شهدت الحُتاتَ لما كُسِر الوزن، فهذا يؤكد عندك أنه عن قصد وإيثار لا عن كلفة واضطرار، واعلم أن قول سيبويه في (أحمَرَ) أنه إذا سمَّى به نكرة لم يصرِّفه إنما هو على مذهب الحارث والعباس"(41).

- **دراسة المسألة:** تناول ابن مسألة صرف العلم أو منعه للمح الصفة، في معرض تفسيره تنوين (حتات) الوارد في الأبيات، واستدل بذلك على أن (أل) الواردة فيه زائدة، وإلَّا لما نوَّنه، وأنها للمح الصفة، أي: للدلالة على الفعل الذي اشتقت منه، كقولهم الحارث والعباس، من الفعلين: حرث وعبس، وهو ما يسوِّغ تنوينهما رغم علميتهما.

أورد المرادي في (أل) الجنسية أنها قد "تكون للمح الصفة. نحو: الحارث، والعباس. وحقيقة هذه أنها حرف زائد، للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه، من الأعلام، الوصفية. وقول أبي موسى ويعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فيه نظر؛ لأن (أل) في: الحارث، والعباس، ونحوهما، لم تكن عهدية فعرض لها اللمح"(42).

وعدَّها المرادي زائدة في معرض شرحه بقوله: "إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة؛ لأنها الأصل، فقال:

نكرة قابل (أل) مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

واحترز بقوله: مؤثرًا من (أل) الزائدة والتي للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.

فالزائدة نحو:

باعد أم العمرو من أسيرها .....

والتي للمح الصفة نحو: الحارث والعباس"[43].

وأورد ابن عقيل:

"وَبَعْضُ الأَعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ ما قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ وَالنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ [44]

فدلَّ جميع ما سبق على أن العلم إذا دخلت عليه (أل) التي هي للمح الصفة لم ينصرف حال وجود ما يمنع صرفه؛ كونه محض نكرة لم تفِد (أل) تعريفه، بل الإشارة إلى الأصل الذي اشتق منه، فإذا قلنا: قابلت العباس كقولنا: قابلت عبَّاسًا، مما لم تفِد فيه (أل) التعريف.

من هنا، اتفق توجيه ابن جني لقول الشاعر: الحتات–حتاتًا مع ما ذهب إليه سيبويه، من أن لفظ (أحمر) حال تسمية شخص به لم ينصرف للمح الصفة فيه، مما أورده سيبويه في قوله: "فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون ا سماً فإذا كان ا سماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرَّته إلى حاله إذ كان صفة.وأما يزيد فإنك لمَّا جعلته اسمًا في حالٍ يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسماً، فلَّما صيرَّته نكرة لم يرجع إلى حالة قبل أن يكون اسمًا، وأحمر لم يزل اسمًا"[45].

ونفهم من كلام سيبويه أن (يزيد) ينصرف عندما يقصد المتكلم به النكرة، أي: قابلت يزيدًا، أيًّا كان من اسمه يزيد، أما أحمر، فإنها تُمنَع من الصرف؛ لأنها أشبهت الفعل، فلما كان الفعل لا ينصرف مُنِعت من الصرف؛ إذ لا يمكننا القول: قابلتُ أحمرًا.

المطلب الثالث

التصغير

- **لغة:** يعود أصل اللفظ إلى الجذر اللغوي (صغر)، و" الصاد والغين والراء أصل صحيح يدل على قلة وحقارة. من ذلك الصغر: ضد الكبر. والصغير: خلاف الكبير"[46]، و"الصغر والصغارة خلاف العِظَم، وقيل: الصِّغَر في الجرم، والصغارة في القدر؛ صَغَر صَغَارة وصِغَرًا وصَغِرَ يَصْغَرُ صَغَرًا؛ بفتح الصاد والغين، وصُغْرانًا، فهو صَغِيرٌ وصِغار، بالضم، والجمع صِغار"[47].

- **اصطلاحًا:** "التصغيرُ شيءٌ اجتزئَ بهِ عن وصفِ الاسمِ بالصغرِ وبُني أَولهُ علَى الضمِّ وجُعلَ ثالثهُ ياءً ساكنةً قبلَها فتحةٌ" [48].

- **آليته:** للتصغير آلية أوردها ابن السراج في قوله: "لا يجوزُ أن يصغرَ اسمٌ يكون على أقل من ثلاثة أَحرفٍ، فإذا كانَ الاســـمُ ثلاثيًّا فالإِعرابُ يقعُ على الحرفِ الذي بعدَ الياءِ، نحو قولِكَ في حَجرٍ: حُجَيْرٌ، فإنْ كان آخرهُ هاء التأنيثِ فلا بُدَّ مِنْ أَن ينفتحَ لها ما قبلها، فإنْ جاوزَ الاسم الثلاثةَ بزائدٍ أَو غير زائدٍ فهوَ نظيرُ الجمعِ الذي يجيءُ على "مَفَاعلَ" ومَفَاعيلَ"، فالأَلفُ في الجمعِ نظيرهُ الياءُ في التـ صغيرِ وما بعدَها مكـ سورٌ، كَما أَنَّ ما بعدَ الألفِ مكسورٌ إلا أَنَّ أَولَ الجمعِ مفتوحٌ وأَولَ هَذا مضمومٌ وجميعُ التصغير يجيءُ على ثلاثةِ أَمثلةٍ عَلى مثالِ تـ صَغيرِ: فِلْسٍ ودِرهمٍ ودِينارٍ وتـ صغيرُها: فُليسُ ودُرَيهمٌ ودُنَيْنيرٌ وهذا الياءُ التي تجيءُ في مِثَالِ: دُنينيرْ وَمَا أَشبه تكونُ عو ضًا لازماَ متى كانَ في الا سم زائدةٌ تابعةٌ كما وقعت في دينار وتكون غير ملازمة متى كان في الا سم زيادةٌ تابعةٌ، كما وقعتْ في دينار وتكونُ غيرُ ملازمةٍ مَتى كان في الا سمِ زيادةٌ غيرُ تابعةٍ فحينئذٍ لَكَ فيهِ الخيارُ فياءُ التـ صغير زائدةٌ وياءُ التعويضِ زائدةٌ فالتـ صغيرُ إنّما يكونُ في الثلاثي وفيما كان عددهُ أَربعةَ أَحرفٍ بزيادةٍ أَو غيرِ زيادةٍ فإنْ تجاوزَ العددُ ذلكَ حُذفَ حتَى يُردَّ إلى هذا العددِ"[49].

وتشير الفقرة أعلاه إلى أن التصغير يعتمد بصورة أساسية على ضم الحرف الأول، وإضافة ياء ساكنة قبل الحرف الأخير، مع التصرُّف الذي يمنع تعذُّر النطق في بنية اللفظ المصغَّر، كقول ابن السراج: دُنَيْنير في تصغير (دينار)؛ إذ قلبت الألف ياء لمناسبة الكسر الناشئ عن ياء التصغير.

- **أوزانه:** للتَّصغير ثلاثةُ أوزان، وهي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيل. (كجُبيلٍ ودُرَيْهمٍ وعُصَيْفيرٍ) فما كان على ثلاثة أحرفٍ، صغَّرتهُ على (فُعيْلٍ) كقُليمٍ وحُسَينٍ، وجُبَيْل.

وما كان على أربعةِ أحرفٍ، صغَّرتهُ على (فُعيْعِلٍ) كجُعَيفرٍ وزُيَيْنبٍ ومُبَيردٍ.

وما كان على خمسةِ أحرفٍ، مما رابعهُ حرفُ علّة، صغَّرته على (فُعيْعيلٍ) كمفَيْتيحٍ وعُصيْفيرٍ وقُنيْديلٍ.

وما على خمسةِ أحرفٍ أصلية، طرحتَ خامسهُ وبنيتهُ على (فعيعِل)، فتقولُ في سفرجلٍ وفرزْدقٍ: (سُفيْرِجٌ وفُريْزِدٌ)، فإن كان مع الخمسة زائدٌ حذفتهُ مع الخامس، فتقول في عنْدليبٍ: (عُنيْدِلٌ)[50].

ومما ورد في كتاب التنبيه من مواضع التصغير ما يلي:

المسألة الأولى: ما ورد مُصَغَّرًا لغير مُكَبَّر مسموع له

قول سُلْميٌّ بنُ رَبيعة من بني السِّيد بن ضَبَّةَ:

زَعَمَتْ تُماضِرُ أَنَّني إمَّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصاغِرُ خَلّتِي [51]

- **نصُّ المسألة:** "ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبَّر من هذا الجمع (أَبْنَى) على وزن (أَفْعَل) مفتوح العين بوزن (أَعْمَى)، ثم حُقِّر، فصار: أُبَيْن كأُعَيْم، ثم جُمِع بالواو والنون، فصار: أُبَيْنون، ثم حذف النون للإضافة، فصار: أُبَيْنوها.

وذهب الفراء إلى أنه كسَّر ابْنًا على (أَفعُل) مضموم العين، ككلب وأكلُب.

ويذهب البغداديون، في هذه المحذوفات، إلى أنها كلها سواكن الأعين، فأُبَيْن عندهم كأُدَيْك، كما أن (أَبْنٍ) ذلك المقدَّر عندهم كأُدْل.

وكأن سيبويه قد عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك (أَفْعَل) اسمًا واحدًا مفردًا غير مكسَّر لأمرين:

أحدهما: أن مذهبه في ابْن أنه فَعَل؛ بدلالة تكسيرهم إياه على (أَفْعال- أبناء)، وليس من باب (فَعْل) أو (فُعْل).

والآخر: إنه لو كان (أفعُل)، لكان لمثال القِلَّة، ولو كان له لقبُح جمعه بالواو والنون؛ وذلك أن هذا لجمع موضوع للقلة، فلا يُجمَع بينه وبين مثال القلة؛ لئلا يكون ذلك اجتماع شيئين لمعنى واحد، وذلك مرفوض في كلامهم"[52].

- **دراسة المسألة:** تناول ابن جني مسألة ورود اسم مصغَّر لغير مكبَّر مسموع، أي: تواتر عن العرب، فذهب إلى أن قول الشاعر: أُبَيْنوها، بصيغة التصغير، مكبَّره (أَبْنى)، واعتمد على رأي سيبويه في هذا الصدد، إذ أورد: "وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويئرٌ على مثال هويعرٍ، فهؤلاء لم يحقروا هاراً إنَّما حقَّروا هائراً، كما قالوا: رويجلٌ كأنهم حقَّروا راجلاً، كما قالوا أبينون كأنَّهم حقروا (أَبْنَى)، مثل: أعمى"[53].

وقد تابع سيبويه كثيرون من النحويين، وأورد رأيه كثير من الشُّرَّاح، ومن ذلك ما أورده الإستراباذي: "الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير، منها: أبينون، قال: البيت. وهو عند البصريين، جمع (أُبَيْن) وهو تصغير (أَبْنَى) على وزن أفعل، كأضحى، فشذوذه عندهم؛ لأنه جمع لمصغَّر لم يثبت مُكَبَّره"[54]، ووافقه المرزوقي في شرح الحماسة [55].

وأكد ابن سيده شذوذ سماعه، في قوله: "قد سُمِع الجمع بالواو والنون فيه مصغرًا، قال: البيت. وهو شاذ أيضًا"[56].

ويتفق الباحث مع الآراء السابقة، وأن الجمع (أبينون) جمع شاذ الورود لم يُسمَع مكبَّره، مع اعتبار أن الاسم "الجامد إذا صُغِّر جاز جمعه بواو ونون، فإذا قيل: رُجَيل، صحَّ أن تجمعه فتقول: رُجيلون؛ لأنه صار صفة فهو في قوة: رجل صغير"[57]، فضلًا عن أن (ابْن) على وزن (فَعْل)، وجمعه (أبناء–أفعال)، ومن ثم، فإن (أبينون) تصغير (أبنى–أفعل).

أما ما ذهب إليه الفراء، من أن اللفظ على وزن (أفعُل) لجمع القلة فيمتنع؛ الجمع بالواو والنون أغنى عن بنية (أفعُل) من ناحية، وورود اللفظ على صيغة التصغير لتحقير العدد قد دل على المعنى ذاته، ولم تجمع العرب علامتين لمعنى واحد، ومن ذلك استعاضتهم بألف التأنيث الممدودة في تثنية (حسناء) عن تاء التأنيث، فقالوا: حسناوان، ولم يقولوا: حسناوتان.

المسألة الثانية: تصغير (خَيْر وشَرّ) للتحقير من دون ردِّ همزة (أَفْعَل)

قول عارق الطائي:

إلى المُنْذِرِ الْخَيْرِ بْنِ هِنْدٍ تزُورُهُ ولَيْس منَ الفَوْتِ الَّذِي هُو سابِقُه

فإِنَّ نِساءً غيرَ ما قالَ قائلٌ غَنيمةُ سَوْء وسْطَهُنَّ مَهارِقُهْ(58)

- **نصُّ المســـألة:** "الخير هنا تأنيثه (خَيْرة)... وتقول: هذا رجل خير رجل، وهذه امرأة خيرة امرأة، فتؤنثها، كقولك: هذه امرأة خيرة، ولا يُنكَر أن يكون خَيْر وخَيْرة هذان مخففين من: خيِّر وخيِّرة.

وقد ذكر سيبويه خيْرًا وشرًّا في التحقير، فقال: خُيَيْر وشُرَيْر، ولا تُرَدُّ الهمزة المحذوفة"(59).

- **درا سة الم سألة:** تناول سيبويه م سألة ت صغير (خَيْر و شَرّ) للتحقير من دون ردِّ همزة (أفعل) التفضيل، وهو ما اعتمد فيه على ما أورده سيبويه في تصغير اللفظين: "وإذا حقَّرت خيرًا منك وشرًّا منك، قلت: خييرٌ منك، وشريرٌ منك، لاتردُّ الزيادة كما لا تردُّ ماهو من نفس الحرف"(60).

وأشار قول سيبويه إلى أن تصغير (خير–شر) لا يلزم منه ردُّ الزيادة على ما عتمده النحويون عند تصغير ما حُذِف منه أحد حروفه، وهو ما أقرَّه سيبويه في ردِّ الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة، في تصغير (عِدة و شِية)، إذ أورد: "ولو سمَّيت رجلاً لأعدتَ الهمزة والألف فقلت: هذا إرأ قد جاء، وتقديره: إدعي، تلحقه بالأسماء بأن تضم إليه ما هو منه، كما تقول: وعيدةٌ و شيَّةٌ ولا تقول: عديَّةٌ ولا و شيَّةٌ، لأنك لا تدع ما هو منه وتلحق ما ليس منه"(61)، واتفق معه فيه النحويون.

وأورد ابن السراج: "يريئيٌ يهمزُ ويجرُّ، وهذَا ردهُ إلى الأصلِ وتصغيرُ يَضَعُ: يَضَيْعُ علَى مذهبِ سيبويه، وكانَ أَبو عثمان يَرى الردَّ فيقولُ: يُوضـــَعٌ ومُرَئينٌ وهو أَجودُ عندُه، لأَنها عينٌ ويقولُ في خَيرٍ مِنَكَ: خُييرٌ منكَ وشُتَرَيرٌ منكَ لا تردُّ الزيادةُ"(62).

ودل كلام ابن السراج على ما أوردناه عن سيبويه في تصغير اللفظين، وهو محل اتفاق بين النحويين، ومن ذلك ما أورده ابن يعيش، في ردِّ المحذوف عند التصغير: "ويلزم من قال: يويضع، وهويئر، فَرَدّ؛ أن يقول في ميت: مُيَيت، وفي ناس: أُنَيْس، وفي: خير منك، و شر منك: أُخَيْرٌ منك"؛ وأُ شَيْرِرٌ منك؛ لأن أ صلهما:

أَخْيَر منك، وأَشـــَرّ منك. وقد اتفقوا في ذلك على مُيَيْت، ونُوَيْس من غير رَدّ، وكذلك قالوا: خُيَيْرٌ منك، وشُرَيِر منك من غير ردّ، ولا فرق بينهما"(63).

من هنا يتضح اتفاق ابن جني مع سيبويه، فيما أورده في تصغير (خير– شر) من دون ردِّ همزة (أَفْعَل)، وهو ما يميل إليه الباحث؛ لسببين:

الأول: زيادة همزة أفعل، وما زاد على بنية الكلمة لا يُرَدّ عند التصغير.

الثاني: ورود (خير–شر) للتفضيل مسموعًا عن العرب، وهو ما يجعل البنية خالصة لا زيادة فيها، ويترتب على هذا تصغيرها من احتياج رد همزة (أفعل) التي تكون لأسماء التفضيل القياسية.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج ومنها إنّ العلل المانعة للصرف لم ترد جميعها النصوص موضوع الدراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة ، إنّ الاسم الممنوع من الصرف لعلة واحدة إنّما هو في حقيقته الاسم المتمكن الأمكن لأنّه احتوى على سمتين من أهم السمات وهي الإعراب والصرف. قد تبيّن لنا أيضاً من خلال البحث اتفاق ابن جني مع سيبويه، فيما أورده في تصغير (خير– شر) من دون ردِّ همزة (أَفْعَل)،

الهوامش

(1) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص50.

(2) علل النحو ص173.

(3) المقتضب 248/1.

(4) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص34.

(5) الكتاب 234/3.

(6) علل النحو ص460.

(7) سورة النساء: 3

(8) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص150.

(9) ينظر: رسالة منازل الحروف ص31.

(10) سورة البقرة: 184

(11) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 829/2.

(12) شرح الكافية الشافية 1749/4.

(13) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو 84/1.

(14) ديوان الحماسة 14/1.

(15) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص43.

(16) الفراهيدي، الجمل في النحو، (ص82).

(17) سيبويه، الكتاب، (202/2).

(18) في ديوان الشاعر اختلاف في الشطر الأول: ضربت نحرها إلي وقالت. ديوان مهلهل بن ربيعة ص58.

(19) المقتضب 14/4.

(20) ينظر: الأصول في النحو 344/1.

(21) شرح الكافية الشافية 1304/3.

(22) ينظر: اللمحة في شرح الملحة 604/2.

(23) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص448.

(24) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 30/1.

(25) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 262/3.

(26) ديوان الحماسة 94/1.

(27) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص126.

(28) ينظر: الكتاب 277/4.

(29) الخصائص 202/3.

(30) الكتاب 232/3.

(31) شذا العرف في فن الصرف ص102.

(32) شرح الرضي على الكافية 381/3.

(33) الممتع الكبير في التصريف ص98.

(34) النحو الوافي 107/1.

(35) كتاب العين 358/5.

(36) الأصول في النحو 329/3.

(37) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس209/1.

(38) ينظر: معجم البلدان 132/4.

(39) ينظر: ليس في كلام العرب ص176.

(40) معجم مقاييس اللغة 290/3.

(41) لسان العرب 458/4.

(42) الأصول في النحو 36/3.

(43) المصدر السابق، نفسه.

(44) ينظر: اللمع في العربية ص211.

(45) ديوان الحماسة 212/1.

(46) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص216-217.

(47) الكتاب 456/3.

(48) شرح الرضي على الكافية 379/3.

(49) ينظر: شرح ديوان الحماسة ص387.

(50) إعراب القرآن 139/1.

(51) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص147.

(52) ديوان الحماسة 347/2.

(53) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص541-542.

(54) الكتاب 457/3.

(55) المرجع السابق 318/3.

(56) الأصول في النحو 57/3.

(57) شرح المفصل للزمخشري 406/3.

(58) ديوان الحماسة 251/1.

(59) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص241.

(60) الجنى الداني في حروف المعاني ص196.

(61) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 356/1.

(62) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 184/1.

(63) الكتاب 198/3.

المصادر والمراجع

1. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
2. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: 392هـ)، تحقيق: حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط. 1، 2009م.
3. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م.
4. الجمل في النحو، الفراهيدي، ط5، بدون دار نشر، 1995م.
5. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد ديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1922م.
6. الخصائص ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

7. شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.
8. ديوان مهلهل بن ربيعة، في ديوان الشاعر اختلاف في الشطر الأول: ضربت نحرها إلي وقالت، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية.
9. رسالة منازل الحروف، الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
10. الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ -1992م.
11. شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، أحمد بن محمد، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
12. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ - 1980م.
13. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1998م.

14. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الذين المصري، يعرف بالوقّاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ _ 2000م،

15. شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني، ركن الدين، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425 هـ- 2004م.

16. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1
17. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (المتوفى: 643هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 2001م.
18. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ-2004م.

19. علل النحو، ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ - 1999م.
20. العين، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، تحقيق: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
21. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد (مؤلف الشرح)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ - 2010م.
22. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م
23. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
24. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ-2004م.
25. اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
26. ليس في كلام العرب، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، أبو عبد الله، تحيقق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م.
27. معجم البلدان، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
28. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط 1399هـ - 1979م.
29. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
30. المقتضب، المبرد، المقتضب، عالم الكتب-بيروت، د ت.
31. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، مكتبة لبنان، 1996م.
32. النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط. 15، د. ت.